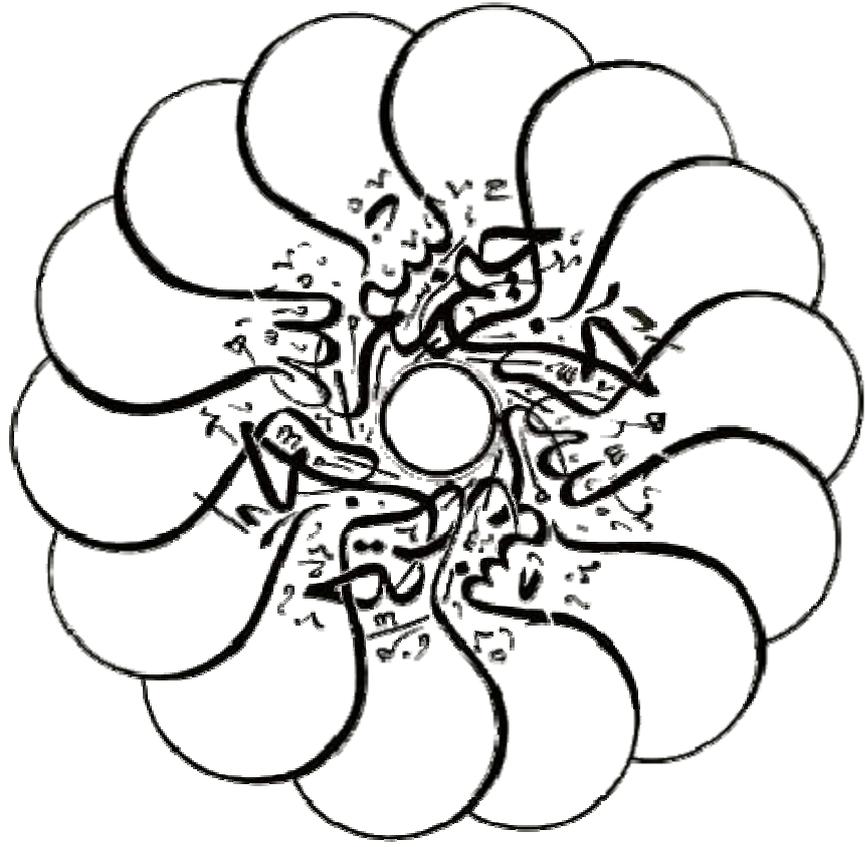




وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية (FIU)

٢٠١٧

التقرير السنوي



وحدة جمع المعلومات المالية

FINANCIAL INFORMATION UNIT

(FIU)

المحتويات

I	المقدمة
II	كلمة رئيس الوحدة

الباب الأول : وحدة جمع المعلومات اطلالية (FIU)

٣	• إنشاء الوحدة
٤	• اختصاصات الوحدة
٥	• نشاط الوحدة
٦	• النشاط التدريبي للوحدة

الباب الثاني : البيانات الإحصائية

٨	• إجمالي الحالات الواردة إلى الوحدة
٩	• بيان تفصيلي للحالات الواردة إلى الوحدة
١٢	• إحصائية مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للفترة ٢٠١٠-٢٠١٧
١٥	• تحليل اتجاهات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب تبعا لإحصائيات العام ٢٠١٧م مقارنة بالعام ٢٠١٦م

الباب الثالث : الرقابة اطيديانية على اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

١٨	• الرقابة اطيديانية على اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب
----	---

المقدمة

أصبحت جريمة غسل الأموال إحدى جرائم العصر الشائعة والشائكة التي تعاني منها معظم دول العالم والتي من اللازم والضروري مواجهتها بكل حزم للحد من انتشارها وتوسعها وتخفيض مخاطرها إلى الحد المعقول. وبما أن وحدة جمع المعلومات المالية المركز القومي المسئول عن تلقي الإخطارات والتقارير عن العمليات المالية والمصرفية حال الاشتباه بأنها تتعلق بجريمة غسل أموال أو تمويل إرهاب أو ارتباطها بهذه الجرائم فإنها تقوم بدورها المناط بها بتجميع المعلومات وتحليلها وتعميمها على الجهات المختصة.

ومنذ أن أنشئت وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في البنك المركزي بموجب أحكام المادة (١١) من القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م ومع ازدياد الوعي لدى الجهات المعنية بالإبلاغ فإن نشاط الوحدة في ازدياد عام بعد أخرج حيث قامت الوحدة خلال هذا العام بتلقي أعلى عدد من الإخطارات من الجهات المعنية بالتبليغ والمحددة في القانون وتم تحليل معظم تلك الملفات ورفع النتائج وإرسال التغذية العكسية إلى الجهات المبلغة وخلال هذا العام قامت الوحدة بأداء أعمالها سواء المكتبية بتلقي وتحليل الإخطارات والرفع بنتائجها أو النزول الميداني الذي تم على البنوك وعدد من شركات الصرافة والتي نتج عنه توعية لتلك الجهات وهذا العمل يعتبر أحد أهم الوسائل في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لقد تم تصنيف التقرير السنوي وفقا للأنشطة التي تقوم بها الوحدة متضمنا الجهود المحلية والدولية والبيانات الإحصائية للبلادات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية وأرفق به ملاحق تشير إلى التعاميم المنشورة الموجهة إلى كافة المؤسسات المالية والمهن المعنية العاملة في الجمهورية اليمنية، وفي الأخير نسال الله عز وجل ان تكون قد وفقنا في إعداد التقرير على أتم وجه.

أعضاء وحدة جمع المعلومات المالية

كلمة رئيس الوحدة

وحدة جمع المعلومات المالية مركز قومي لاستقبال البلاغات المتعلقة بالاشتباة بجرائم غسل الأموال وتمويل والإرهاب وهي الجهة الوحيدة التي لها الحق في استقبال هذا النوع من البلاغات وفقا للقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م والمعدل بالقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣م وبهذه الصفة تزاوّل الوحدة أعمالها التي تزداد أهميتها يوما بعد يوم للجهات التي تعمل على التحقيق في هذه الجرائم وتساعدتها في الحد من الأنشطة الإجرامية والإرهابية.

وكان العام ٢٠١٧م أكثر الأعوام كثافة في أعمال الوحدة منذ إنشائها في مارس ٢٠٠٣م حيث ارتفع معدل البلاغات والاستعلامات التي تلقتها الوحدة مما شكل تحديا كبيرا لأعضاء الوحدة الذين ما زال عددهم محدودا مقابل هذا الارتفاع الكبير ونقص الموارد المالية وتعطل الكادر الخاص بالوحدة.

لقد تجاوز أعضاء الوحدة عقبات كبيرة وصعوبات فنية من اجل تحليل هذا الكم الكبير من الإخطارات التي لم تألفها الوحدة من قبل، رغم عدم حصول الوحدة على موازنتها المستقلة حتى الآن والتي فرضها القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالنص على ذلك في المادة رقم (٤٧) من القانون بالقول (يكون للوحدة موازنة مستقلة يقوم بتغطيتها البنك المركزي).

ومما لا شك فيه أن عدم تنفيذ أحكام القانون الذي صدر في العام ٢٠١٠م وحتى الآن سيؤثر كثيرا في نشاط الوحدة ومخرجاتها مما سيعود بالأثر السلبي على جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزامات الجمهورية اليمنية في المحافل الدولية.

كما أن أعاقلة إصدار اللائحة الداخلية والهيكل التنظيمي للوحدة زاد من الإحباط عند موظفي الوحدة وشكل بيئة عمل سلبية رغم اعتماد اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمشروع اللائحة الداخلية في العام ٢٠١٣م .

ولا يسعني أمام ذلك الجهد الكبير الذي يقوم به أعضاء الوحدة مقابل حرمانهم من مستحقاتهم المالية والإدارية ومكانتهم الوظيفية إلا أن اتقدم بالشكر والتقدير لما يقومون به من أعمال يبتغون بها وجهه الله تعالى وخدمة هذا الوطن الكبير راجيا من الجهات المعنية تقدير وضع الوحدة والتغاضي عن أي قصور قد يرافق الأعمال بسبب عدم منح الوحدة استقلاليتها اللازمة وفقا للقانون.

والله الموفق،،،

رئيس وحدة جمع المعلومات المالية



انشاء الوحدة

أنشئت وحدة جمع المعلومات المالية FIU بموجب أحكام المادة (١١) من القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م ضمن هيكل البنك المركزي اليمني، وتم إعادة تشكيلها في بداية العام ٢٠١٠م، بعد صدور القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي أعطى الوحدة الاستقلالية الكاملة حيث نص على أن " تنشأ في البنك المركزي بموجب أحكام هذا القانون وحدة تتمتع بالاستقلالية تسمى وحدة جمع المعلومات المالية وتشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض محافظ البنك المركزي وتتكون من رئيس وأعضاء ذوي تخصص وخبرة وعلى النحو التالي:

- خبراء ماليين.
- خبراء إنفاذ قانون.
- خبير نظم معلومات.
- خبير قانوني.

وتزود الوحدة بما يلزمها من العاملين المؤهلين علمياً وفنياً لإنجاز عملها، كما يشترط تفرغ كل الأعضاء والعاملين فيها، ويعتبر مسئولو الامتثال وتقييم الالتزام في جهات الرقابة والإشراف ضباط ارتباط مع الوحدة." وقد عالج هذا القانون أوجه القصور التي حددها تقرير التقييم المتبادل الذي خضعت له بلادنا في العام ٢٠٠٨م من قبل مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المينافاتف وبما يلبي كافة المتطلبات والالتزامات وفقاً للتوصيات والمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك توصيات فريق التقييم المتبادل وخطة تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومن ضمن ذلك التأكيد على استقلالية الوحدة.

وجاءت التعديلات القانونية مؤخراً لتعزز من مكانة الوحدة حيث صدر القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣م بتعديل القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م ويشمل التعديل بعض الأحكام الخاصة بالوحدة.

وتعزيزاً لذلك فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٥٠) لسنة ٢٠١٠م بتشكيل وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) وفقاً للقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م وتسمية أعضائها لتصبح مكونه من سبعة أعضاء وعدد من العاملين المؤهلين علمياً.

الا انه والى الان لم يصدر قرار مجلس الوزراء باللائحة الداخلية للوحدة والتي تنضم الهيكل التنظيمي للوحدة.



اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية (FIU):

حدد القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م المعدل بالقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣م اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية على النحو الآتي:

- تلقي وتحليل الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والمهن المعينة والجهات الرقابية والإشرافية عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب أو أي من الجرائم الأصلية المرتبطة بها، وإحالة نتيجة تحليل الإخطارات للجهات المعنية للتصرف فيها عند الاقتضاء.
- إبلاغ الجهات القانونية المختصة بما نتج عنه من تحليل الإخطارات، عندما تتوفر لديها مؤشرات جديّة عن وجود شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب أو أي من الجرائم الأصلية المرتبطة بها، مشفوعة بالاستدلالات اللازمة بشأنها.
- إخطار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجهات الرقابة والإشراف المعنية بأي إخلال بأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يقع من المؤسسات المالية وغير المالية.
- نشر تقارير دورية عن أنشطتها تتضمن على الأخص بيانات إحصائية ودراسات تحليلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- النزول الميداني للجهات والمؤسسات المشمولة في القانون للتحقق من مدى التزامها بأحكام القانون ولوائحته التنفيذية.
- الطلب من النيابة العامة القيام بالحجز والتجميد للأموال والممتلكات المتحصلة عن جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إبرام مذكرات تفاهم مع وحدات أجنبية نظيرة تؤدي وظائف مماثلة وتخضع لالتزامات مماثلة بشأن السرية.
- طلب أي معلومات إضافية تعتبرها الوحدة مفيدة للقيام بوظيفتها متى كانت مرتبطة بأي معلومات سبق أن تلقتها أثناء مباشرة اختصاصاتها أو بناء على طلب تتلقاه من الوحدات النظيرة في الدول الأخرى.
- إعداد نماذج إرشادات للإخطارات للمؤسسات المالية وغير المالية والتي تستخدم لإبلاغ الوحدة عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل الأموال أو تمويل إرهاب وتحديثها عند الحاجة.



- المشاركة في إعداد برامج التوعية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المشاركة في الندوات وورش العمل والمؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بإختصاصات الوحدة.

نشاط وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

قامت وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) خلال العام ٢٠١٧م بالعديد من الأنشطة وفقا للقوانين والأنظمة النافذة، ومن أهم هذه الأنشطة:

- استقبال الإخطارات وعمل الاستعلامات وتحليلها ونشرها وفقا للقانون.
- النزول الميداني للمؤسسات المالية وغير المالية وجهات الرقابة والإشراف وفقا لخطة الوحدة للعام ٢٠١٧م.
- المشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل المحلية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اعداد وإصدار التقرير السنوي للعام ٢٠١٦م والذي تضمن جميع الأنشطة التي قامت بها الوحدة خلال العام ٢٠١٦م، والإحصائيات الخاصة بأعمال الوحدة وجهود الجمهورية اليمنية في هذا المجال.
- المشاركة في اجتماعات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- توعية المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والمهن المعينة وجهات الرقابة والاشراف بمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- تحديث موقع الوحدة على شبكة الانترنت ليصبح اكثر تفاعلا وديناميكية.
- تحويل جميع نقاط التواصل مع البنوك وشركات الصرافة بما في ذلك ارسال البلاغات والاستعلامات عبر شبكة الية مؤمنة.



وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

وحدة جمع المعلومات المالية FIU

النشاط التدريبي لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

عدد المشاركين من الوحدة	الجهة المنظمة	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد	اسم الدورة
٢	المعهد المصرفي	٢٠١٧/٠٥/١٤	صنعاء - اليمن	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
٢	المعهد المصرفي	٢٠١٧/١٠/٠٨	صنعاء - اليمن	فحص المستندات وفق الأعراف الدولية
٢	المعهد المصرفي	٢٠١٧/١٠/٢٢	صنعاء - اليمن	المحاسبة لغير المحاسبين
١	المعهد المصرفي	٢٠١٧/١٢/١٠	صنعاء - اليمن	برنامج معالج الجداول اكسل ٢٠١٠
٣	المعهد المصرفي	٢٠١٧/٠١/١٥	صنعاء - اليمن	تدقيق وثائق ملف الائتمان
٢	المعهد المصرفي	٢٠١٧/٠٣/١٢	صنعاء - اليمن	الاتجاهات الحديثة في الالتزام المصرفي
١	المعهد المصرفي	٢٠١٧/٠٨/١٣	صنعاء - اليمن	حوكمة البنوك
١	الهيئة العامة للاستثمار	٢٠١٧/٠٨/١٣	صنعاء - اليمن	مكافحة غسل الاموال في الاستثمار



الباب الأول

وحدة جمع المعلومات المالية FIU

- إنشاء الوحدة
- اختصاصات الوحدة
- نشاط الوحدة
- النشاط التدريبي للوحدة



إجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في ٢٠١٧ م

إجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في ٢٠١٧ م إخطارات فقط

وضعية الحالات الواردة					الحالات الواردة		نوع الجهة
النسبة من المجموع	حالات قيد التحليل	النسبة من المجموع	حالات لم تتم إحالتها	النسبة من المجموع	حالات تمت إحالتها	العدد	
%١٠٠	٣٢٤	%١٠٠	٥٠	%٩٩	١٥٠	٦٦١	جهات محلية
%٠	٠	%٠	٠	%١	١	١	جهات خارجية
%١٠٠	٣٢٤	%١٠٠	٥٠	%١٠٠	١٥١	٦٦٢	الإجمالي



البيانات الإحصائية

وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

بيان تفصيلي للحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في ٢٠١٧م

أولاً: وفقاً للنوع (اخطار - استعلام)

النوع	العدد	النسبة من الاجمالي
اخطار	٥٢٤	٧٩%
استعلام	١٣٨	٢١%
الاجمالي	٦٦٢	١٠٠%

أولاً: وفقاً لمصدر الحالات الواردة (اخطارات فقط)

المصدر	العدد	النسبة من الاجمالي
محلية	٦٦١	٩٩%
خارجية	١	١%
الاجمالي	٦٦٢	١٠٠%

ثالثاً: وفقاً للمصدر - الجهة المبلغة (اخطارات فقط)

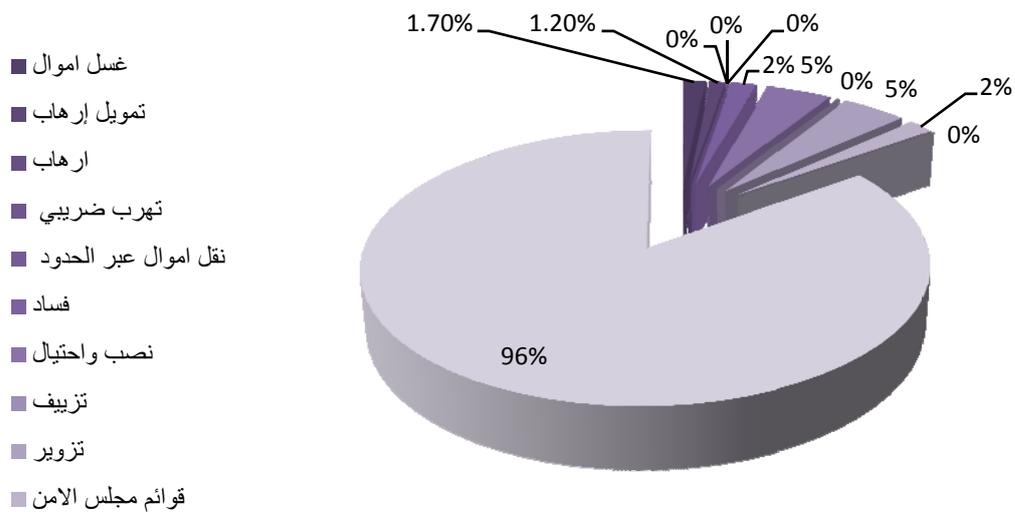
المصدر	العدد	النسبة من الاجمالي
بنوك	٣٤٥	٦٦%
شركات صرافة	١٧٦	٣٣%
جهات الرقابة والاشراف	١	٠,٠١%
وحدات نظيره	١	٠,٠١%
اخرى	١	٠,٠١%
الاجمالي	٥٢٤	١٠٠%



رابعاً: وفقاً للجرائم الأصلي (اخطارات فقط)

النسبة من الاجمالي	حالات واردة من جهات محلية	نوع الجرم
1.7%	9	غسل اموال
1.2%	6	تمويل إرهاب
0%	0	ارهاب
0%	0	تهرب ضريبي
0%	0	نقل اموال عبر الحدود
0.02%	1	فساد
0.05%	3	نصب واحتيال
0%	0	تزييف
0.05%	3	تزوير
0.02%	1	قوائم مجلس الامن
0%	0	مخدرات
96%	501	اخرى*
100%	524	الاجمالي

*اخرى: تضم الحوالات المشبوهة، الاشخاص المعرضين سياسيا والجرائم غير المصنفة





خامساً : وفقاً للإجراء النهائي للاخطارت (إخطارات فقط)

الاجمالي	الاحالة الى الجهة المعنية					قيد التحليل	حفظ	
	جهات خارجية	وحدات نظيرة	جهات انفاذ القانون	جهات حكومية	سلطات قضائية		نهائي	موقت
٥٢٤	٠	١	١٤٦	٣	٠	٣٢٤	٤٧	٣

■ حفظ مؤقت

■ حفظ نهائي

■ قيد التحليل ٣٢٤

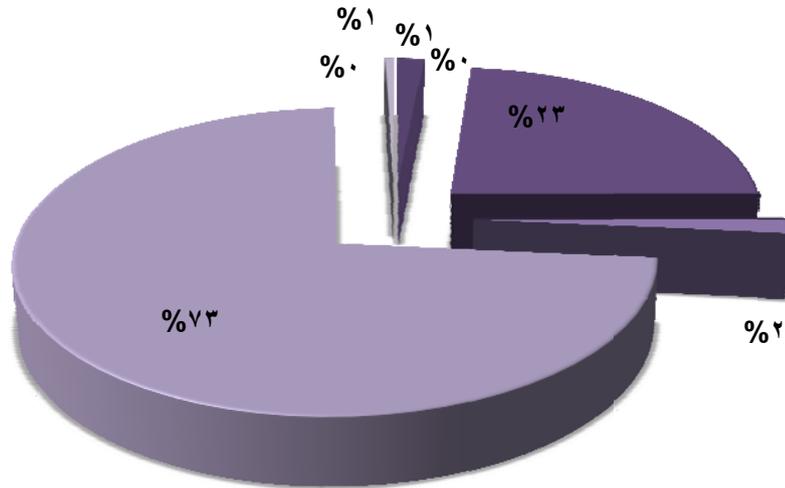
■ الاحالة الى الجهة المعنية
سلطات قضائية

■ الاحالة الى الجهة المعنية
جهات حكومية

■ الاحالة الى الجهة المعنية
جهات انفاذ القانون

■ الاحالة الى الجهة المعنية
وحدات نظيرة

■ الاحالة الى الجهة المعنية
جهات خارجية





البيانات الإحصائية

وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

إحصائية مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للفترة ٢٠١٧-٢٠١٠

إحصائية مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للفترة ٢٠١٧-٢٠١٠			
أولاً: وفقاً للنوع (إخطارات واستعلامات)			
العام	الإخطارات الواردة	الاستعلامات الواردة	الإجمالي
٢٠١٠	٢٣	١٢	٣٥
٢٠١١	١٧	١٢	٢٩
٢٠١٢	٦٧	٤٧	١١٤
٢٠١٣	٩٦	٧٠	١٦٦
٢٠١٤	١٣٠	٦٣	١٩٣
٢٠١٥	٩٩	٤٢	١٤١
٢٠١٦	٣١٧	٧٩	٣٩٦
٢٠١٧	٥٢٤	١٣٨	٦٦٢

ثانياً: وفقاً للإخطارات الواردة من بنوك وصرافين فقط للفترة ٢٠١٧-٢٠١٠

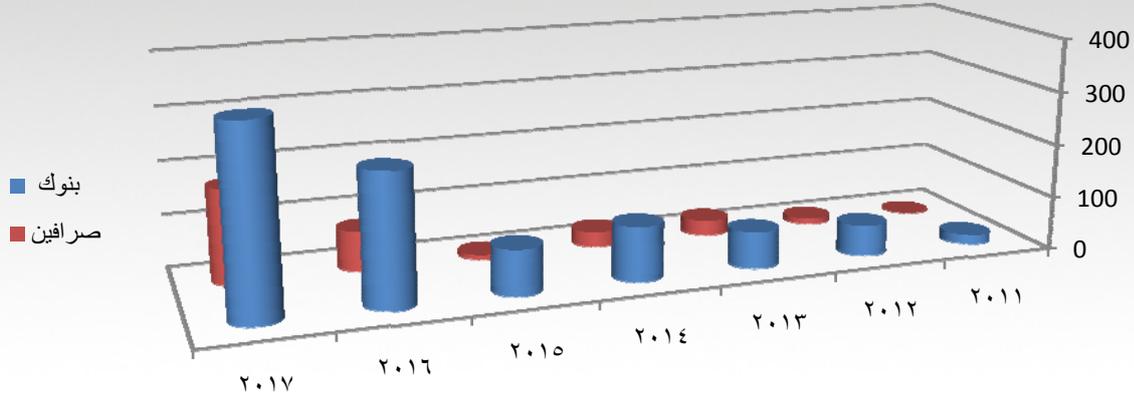
العام	بنوك	صرافين
٢٠١١	١٧	٠
٢٠١٢	٥٧	١٠
٢٠١٣	٦٨	٢٨
٢٠١٤	١٠١	٢٨
٢٠١٥	٨٤	٨
٢٠١٦	٢٤٢	٧٤
٢٠١٧	٣٤٥	١٧٥
الإجمالي	٩١٤	٣٢٣



البيانات الإحصائية

وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit



ثالثًا: وفقا لعدد تقارير المعاملات المشبوهة (STR) الشهرية في سنة ٢٠١٧ م (اخطارات فقط)			
النسبة %	العدد	الشهر	
٧%	٣٨	يناير	
٧%	٣٥	فبراير	
١١%	٥٧	مارس	
٦%	٣٢	أبريل	
٨%	٣٨	مايو	
٤%	٢٢	يونيو	
٤%	٢٢	يوليو	
٧%	٣٧	أغسطس	
٩%	٤٩	سبتمبر	
١٢%	٦١	أكتوبر	
١٢%	٦٣	نوفمبر	
١٣%	٧٠	ديسمبر	
١٠٠%	٥٢٤	المجموع	

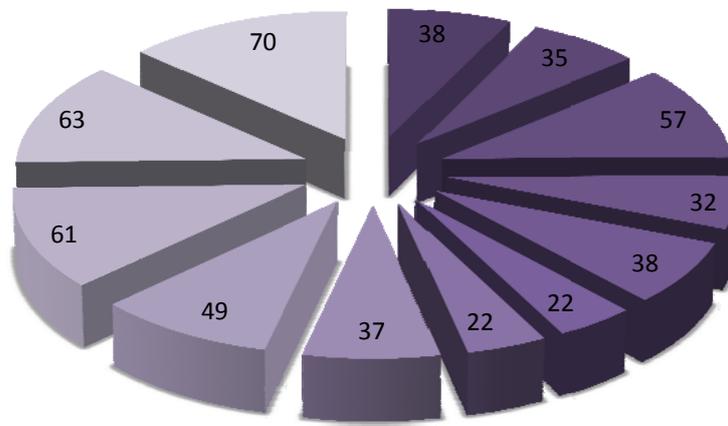


البيانات الإحصائية

وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

- يناير
- فبراير
- مارس
- أبريل
- مايو
- يونيو
- يوليو
- أغسطس
- سبتمبر
- أكتوبر
- نوفمبر
- ديسمبر





البيانات الإحصائية

وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

تحليل اتجاهات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠١٧م مقارنة بعام ٢٠١٦م

أولاً: التحليل وفقاً لنوع الإخطار.

بلغت الإخطارات التي تلقتها وحده جمع المعلومات المالية لعام ٢٠١٧م عدد ٥٢٤ إخطار مقارنة بعدد ٣١٦ إخطار لعام ٢٠١٦م أي ضعف ما تحقق في السنة الأخيرة تقريباً.

أما بالنسبة لعدد الاستعلامات لعام ٢٠١٧م فقد بلغت ١٣٨ استعلامات مقارنة بعدد ٧٩ استعلام لعام ٢٠١٦م أي ضعف ما تحقق في السنة الأخيرة تقريباً.

ويعود السبب وراء التزايد الملحوظ في عدد البلاغات وأيضاً الاستعلامات الواردة إلى وحده جمع المعلومات المالية إلى عدة أسباب أهمها قيام الوحدة بدورها بفاعليه في نشر الوعي والتثقيف وأيضاً التدريب للجهات الملزمة بالإخطار خصوصاً المؤسسات المالية بالإضافة إلى قيام الوحدة بالنزول الميداني للمؤسسات المالية للتأكد من التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأمر الذي انعكس على الزيادة في عدد الإخطارات.

ثانياً: التحليل وفقاً للجهة المبلغة.

احتلت البنوك المرتبة الأولى في عدد الإخطارات إلى الوحدة حيث بلغت الإخطارات الواردة من البنوك لعام ٢٠١٧م عدد ٣٤٥ إخطار من إجمالي الإخطارات أي ما نسبته ٦٦% من إجمالي الإخطارات للعام نفسه، مقارنة بعام ٢٠١٦م فقد بلغت عدد الإخطارات الواردة من البنوك ٢٤٤ إخطار ما نسبته ٧٧% من إجمالي الإخطارات.

كما احتلت شركات الصرافة المرتبة الثانية من حيث عدد الإخطارات التي تلقتها الوحدة حيث بلغ عدد الإخطارات الواردة إلى الوحدة من شركات الصرافة لعام ٢٠١٧م عدد ١٧٥ إخطار ما نسبته ٣٣% من إجمالي الإخطارات مقارنة بعدد ٧٤ إخطار عام ٢٠١٦م بنسبه ٢٣% من إجمالي الإخطارات. وهذا يعني زيادة في عدد الإخطارات الواردة من شركات الصرافة بنسبة ١٠% عن عام ٢٠١٦م وزيادة بنسبة ٢٢% عن عام ٢٠١٥م إذا ما تم مقارنتها بعام ٢٠١٧م.



البيانات الإحصائية

وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

ثالثا: التحليل وفقا لطبيعة الجرم.

بلغ عدد الإخطارات عام ٢٠١٧م والمصنفة على أنها جرائم أخرى عدد ٥٠٣ إخطار ما نسبته ٩٥% من إجمالي الإخطارات، وبلغ عدد الإخطارات المصنفة على أنها غسل أموال عدد ٩ إخطارات إي ما نسبته ٢% يليها جرائم تمويل الإرهاب عدد ٦ إخطارات بنسبة ١% تقريبا يلي ذلك جرائم النصب والاحتيال والفساد وغيره والمصنفة على أنها جرائم أخرى.

مقارنه بعام ٢٠١٦م عدد ٢٥٢ إخطار بنسبة ٧٩% من إجمالي الإخطارات وبلغ عدد الإخطارات المصنفة على أنها غسل أموال عدد ٣٣ إخطار بنسبة ١٠% من إجمالي الإخطارات وتوزعت بقية النسب على الجرائم الأخرى.

رابعاً: التحليل وفقا لمصدر الحالات الواردة للوحدة.

بلغت عدد الإخطارات المحلية الواردة إلى وحدة جمع المعلومات المالية لعام ٢٠١٧م عدد ٦٢٢ إخطار ما نسبته ١٠٠% من إجمالي الإخطارات الواردة. أما بالنسبة للإخطارات الواردة من وحدات نظيره وجهات خارجية لعام ٢٠١٧م فقد ورد إخطار واحد فقط .

أما بالنسبة لعام ٢٠١٦م فقد بلغ عدد الإخطارات المحلية الواردة إلى وحدة جمع المعلومات المالية عدد ٣٩٥ إخطار بنسبة ٩٩.٩% من إجمالي الإخطارات الواردة. وعدد إخطار واحد من جهات خارجية.

خامسا: التحليل وفقا لآخر إجراء.

قامت الوحدة بإجراء التحليل لعدد ١٣٠ إخطار من أصل ٥٢٤ إخطار لعام ٢٠١٧م أي تم تحليل ما نسبته ٢٤% من إجمالي البلاغات وما نسبته ٧٦% من الإخطارات قيد التحليل. أما بالنسبة للعام ٢٠١٦م فقد تم إحالة ما نسبته ٨٤% من الإخطارات التي تم تحليلها إلى الجهات المختصة (جهات إنفاذ القانون) وما نسبته ١٦% منها تم حفظها في قاعدة بيانات الوحدة.



وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

البيانات الإحصائية



الباب الثاني

البيانات الإحصائية

- إجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في ٢٠١٧ م
- بيان تفصيلي للحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في ٢٠١٧ م
- إحصائية مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للفترة ٢٠١٧-٢٠١٠
- تحليل اتجاهات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب تبعاً لإحصائيات ٢٠١٧ م



الرقابة الميدانية على إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تحتل الرقابة الفعالة مركزاً محورياً لنجاح أي نظام ونجاح تأثيره، كما يعتبر التفتيش الميداني حجر الزاوية في تقييم الامتثال بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد أكدت المعايير الدولية والقوانين المحلية على أهميته، بل وألزمت المعايير الدولية الدول بتبني الرقابة الميدانية على المؤسسات المالية وغير المالية من قبل جهات الرقابة والإشراف للتأكد من مدى التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يعتبر أحد ركائز تقييم الدول بشأن التزامها من عدمه بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد بدأت وحدة جمع المعلومات المالية بتفعيل الرقابة الميدانية استناداً إلى المادة (٣١) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بالنزول الميداني إلى البنوك وشركات الصرافة وتحويل الأموال العاملة في اليمن كخطوة أولى بهدف رفع مستوى الامتثال للقانون ولائحة التنفيذية والتعليمات الرقابية والتوصيات والمعايير الدولية بالإضافة إلى إرشادات وحدة جمع المعلومات المالية الخاصة والتعرف على نقاط الضعف التي تشوب أنظمة وبرامج الامتثال كما تهدف الرقابة الميدانية إلى تقييم السياسات والإجراءات والبرامج التي يتبعها البنك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد ما إذا كانت تُنفذ حسب الغاية المصممة من أجلها وتحقق الأهداف المنشودة منها على نحو فعال.

وتعتمد الوحدة في عملية التفتيش الميداني منهجاً قائماً على المخاطر من أجل تعظيم الاستفادة من الوقت والموارد المحدودة والتركيز على المجالات عالية المخاطر كما تعمل وفق إجراءات محددة تستند لأفضل الممارسات والمعايير الدولية للتقييم.

وتمر عملية التفتيش الميداني على البنوك وفقاً لدليل الإجراءات المعتمد في الوحدة بالمراحل التالية :

١. التخطيط للتفتيش الميداني
٢. إجراء عمليات التفتيش والاختبار
٣. كتابة مسودة التقرير
٤. مناقشة مسودة التقرير واستلام الردود



٥. تسليم التقرير بشكل نهائي

٦. المتابعة المكتبية والميدانية

التالي بعض الإنجازات التي حققتها الوحدة في جانب التفتيش الميداني :

أولاً: منهجية التفتيش الميداني القائمة على المخاطر

١. تم اعداد دليل إجراءات التفتيش الميداني على البنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية وبالاسترشاد بأدلة خاصة بدول تطبق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يحتوي الدليل على مجموعة متنوعة من الخطوات المطلوب اتخاذها بما يضمن تنفيذ عملية تفتيش مصرفي شاملة بدءاً بالإعداد والتخطيط للتفتيش وانتهاءً بتسليم التقرير النهائي كما يحتوي على معلومات أساسية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليكون بمثابة مرجع عملي يلهم المفتشين للقيام بأعمالهم بمهنية.
٢. تم اعداد تقرير نموذجي بشأن إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً للمعايير الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية ومنشورات وتعليمات البنك المركزي وإرشادات وحدة جمع المعلومات المالية
٣. تم اعداد خطة سنوية للتفتيش على البنوك وفقاً للمنهجية المستندة على المخاطر بحيث تتضمن (عدد البنوك بالاسم، ترتيب البنوك بحسب المخاطر، تاريخ بداية وانتهاء عملية التفتيش لكل بنك)
٤. اعداد نموذج خطة تفتيش ميداني على مستوى كل بنك تتضمن توزيعاً للمهام بين أعضاء الفريق والفترة الزمنية التي سيغطيها التفتيش.



ثانيا: التفتيش الميداني على البنوك

تم إجراء عمليات تفتيش ميداني بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعدد (١٣) بنوك بالاعتماد على دليل الإجراءات السابق الذكر والتقرير النموذجي و خطة التفتيش الميداني وقد أجري تفتيش ميداني للبنوك التالية:

١. مصرف الرافدين
٢. بنك اليمن والخليج
٣. بنك اليمن والكويت
٤. بنك اليمن الدولي
٥. بنك التسليف التعاوني والزراعي
٦. مصرف الكريمي للتمويل الأصغر
٧. بنك التضامن الإسلامي الدولي
٨. البنك التجاري اليمني.
٩. البنك اليمني للإنشاء والتعمير
١٠. بنك قطر الوطني
١١. بنك سبأ الاسلامي
١٢. البنك الاسلامي اليمني
١٣. مصرف اليمن والبحرين الشامل

ثالثا: المتابعة الميدانية

تم إجراء أربع عمليات متابعة ميدانية على البنوك لمتابعة التقارير الميدانية والإصلاحات التي قام بها البنك بعد عملية التفتيش والآتي البنوك التي تمت عليها المتابعة الميدانية

مصرف الرافدين – تقرير متابعة

بنك اليمن والكويت – تقرير متابعة عدد (٢)

بنك اليمن الدولي – متابعة فقط



بنك التسليف التعاوني والزراعي

مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي

رابعاً: نشر الوعي والتدريب والتثقيف والدعم المعنوي

لا تقتصر عملية النزول الميداني على عملية التقييم والتأكد من التزام المؤسسات المالية بتطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكتابة التقرير فحسب بل يتعدى ذلك قيام فريق التفتيش بنشر الوعي بمخاطر عدم الالتزام أثناء فترة الزيارة وتصحيح كثير من المفاهيم لدى مسؤولي الامتثال ومناقشة وتصويب ومعالجة الملاحظات والاختلالات والقصور وابداء النصح والمشورة قبل كتابة التقرير النهائي مما يساعد على تحسين جودة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك وتفعيل دور ادارات المخاطر والمراجعة الداخلية.

خامساً: منهجية تقييم الالتزام والمخاطر

تسعى وحدة جمع المعلومات المالية من أجل التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وادارتها بشكل كفو إلى إجراء تقييم سنوي للبنوك لتقييم مدى التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومن أجل ذلك فقد قامت الوحدة بما يلي:

- اعداد مصفوفة تقييم الالتزام والمخاطر وفقاً للمعايير الدولية وبما يتفق مع المتطلبات المحلية لتقييم مدى التزام البنوك بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب
- تعتمد المصفوفة على التقييم الكمي والنوعي وبدرجات محددة ومرجحة بأوزان المخاطر
- تعتمد المصفوفة أيضاً على الجمع بين التقييم الفني وتقييم الفعالية

تتم عملية التقييم وفقاً لما يلي :



- تقييم الالتزام وتقييم المخاطر على مستوى كل بنك وبدرجات محددة مرجحة بأوزان المخاطر
 - تقييم الالتزام والمخاطر للقطاع المصرفي بشكل عام وتحديد درجة الالتزام والمخاطر بعد الترجيح بأوزان المخاطر
 - ترتيب البنوك وفقا للالتزام والمخاطر بهدف الاستفادة من الموارد والميزانيات المحدودة والتركيز على المجالات عالية المخاطر. وفقا للمنهجية المستندة إلى المخاطر
- وسيتم عمل تقييم امتثال ومخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب بشكل مجمع لكافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية في القريب العاجل

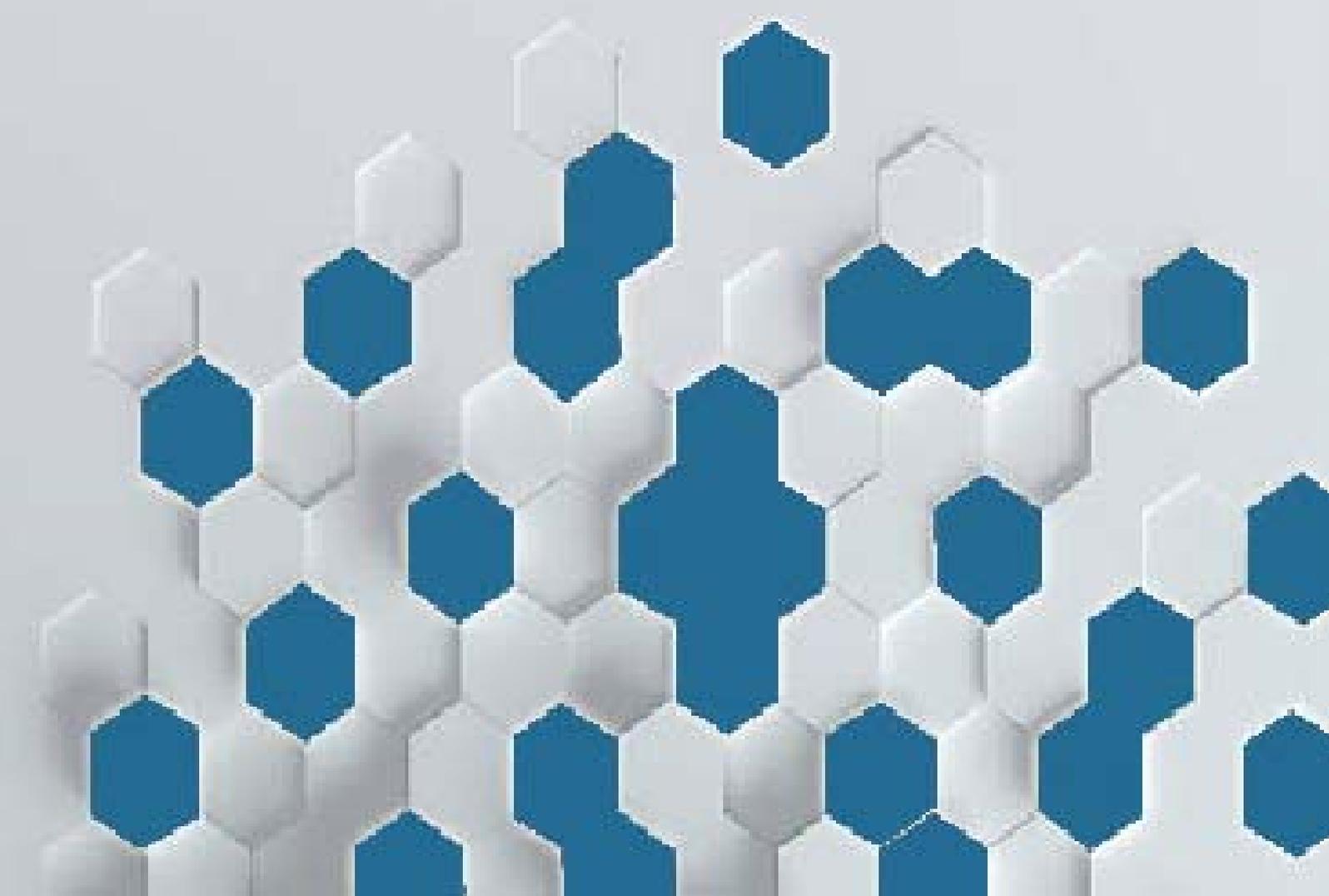
سادسا: شمول التقييم عددا من الجهات:

عملية تقييم البنك تشمل جهات داخلية مثل مجلس الادارة ولجنة المراجعة والادارة العليا ووحدة الامتثال وادارات المخاطر والمراجعة الداخلية والرقابة الداخلية وخدمة العملاء والادارات الدولية والحوكمة المؤسسية للاجراءات والفروع وضباط الارتباط كما تشمل جهات خارجية مثل المراجع الخارجي ورقابة البنك المركزي وعلاقة البنك بالبنوك المراسلة وشركات تحويل الاموال وغيرها من المؤسسات الخارجية التي تزاوّل اعمال الرقابة على البنك وهذا ما يميز رقابة وحدة جمع المعلومات المالية عن الجهات الرقابية الاخرى.



الباب الثالث

الرقابة الميدانية على إجراءات مكافحة غسل
الأموال وتمويل الإرهاب





وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

www.fiu-ye.com